



مركز تونس  
للمصالحة والتحكيم  
Centre de Conciliation  
et d'Arbitrage de Tunis

## الجلسة العامة العادية لمركز تونس للمصالحة والتحكيم

السبت 28 نوفمبر 2015 - دار المحامي - تونس

### التقرير الأدبي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### زميلاتي الفضليات ، زملائي الأفاضل، ضيوفنا الكرام،

اليوم وبانتهاء السنة الأولى من المدة النيابية 2015/2014 يشرفنا أن ننهي لحضراتكم حصيلة أنشطة مركز تونس للمصالحة والتحكيم من تاريخ انعقاد الجلسة العامة الانتخابية في 26 جوان 2014 إلى حدود 28 نوفمبر 2015.

بعد أربع سنوات ونصف من ثورة 14 جانفي 2014 وما عرفته بلادنا من زخم سياسي بدخولها معترك الديمقراطية وتميز الحياة السياسية بتحول نوعي أنتج التداول السلمي على السلطة غير أن هذه التحولات السياسية تزامنت مع فترة من الانكماش الاقتصادي وتراجع الاستثمار.

وقد تميزت هذه الفترة كذلك بتقلص نشاط المركز نظرا لتوجه الاهتمامات إلى الشأن السياسي لتركييز مؤسسات وآليات الديمقراطية الناشئة ببلادنا، ولا يخفى عليكم مدى تأثير المناخ العام على النشاط العادي للمركز، الذي شهد نشاطه التكويني والقضائي تراجعاً لتوجه الاهتمام إلى مسائل أخرى.

إلا أنه وبداية من سنة 2014 عاد النقاش حول ضرورة إحياء نشاط المركز والنهوض به من جديد للإسهام في خلق بيئة تشجع على الاستثمار وتعمل على استرجاع الثقة في تونس كمركز إقليمي للتحكيم والطرق البديلة لفض النزاعات.

في هذا الإطار انعقدت الجلسة العامة الانتخابية للمركز بتاريخ 26 جوان 2014 بمقر الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وانبثقت عن الجلسة هيئة مديرة جديدة أخذت على عاتقها مهام إحياء وتطوير أنشطة التحكيم والوسائل البديلة لفض النزاعات.

لا يخفى على السادة الحضور أن أنشطة المركز العادية وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة العلمية والتكوينية قد تعطلت منذ جانفي 2011 وقد تطلب استرجاع نسق النشاط العادي، فتح باب الانخراط للمهتمين بميدان التحكيم والوسائل البديلة لفض النزاعات حتى تعقد جلسة عامة انتخابية وتنبثق هيئة مديرة جديدة تشرف على إدارة شؤون المركز وتم ذلك بتاريخ 2014/6/26 وقد افرز الاقتراع على انتخاب كل من :

- الأستاذ شوقي الطيب
- السيد نبيل عبد اللطيف
- الأستاذ أمان الله مورو
- الأستاذ نذير بن يدر
- السيد صالح الذهبي
- السيد عبد اللطيف عباس
- السيد الحبيب بن جمعة
- السيد فوزي بن عيسى
- الأستاذ صالح الدخلاوي
- السيد عياض اللومي
- لأستاذ محمد لطفي الاجري

واجتمعت الهيئة المديرة في أول اجتماع لها وتم انتخاب العميد شوقي الطبيب رئيسا للمركز.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للهيئة المديرة المتخلية وعلى رأسها العميد عبد الوهاب الباهي لما قامت به طيلة نيابتها من نشاطات وأعمال أسهمت في إشعاع المركز .

وقد التزمت الهيئة الجديدة بالمواطبة على الاجتماع دوريا وعملت على إبلاء الأهمية للبعد التكويني والأكاديمي الذي سيلعبه المركز دون أن تغفل على التعريف بمركز تونس للمصالحة والتحكيم باعتباره مركزا قضائيا لفض النزاعات باعتماد الطرق الودية البديلة.

### - تغيير المقر :

تماشيا مع التصور الجديد للمركز ولمهامه قررت الهيئة المديرة نقل المقر من وسط العاصمة إلى ضاحية نوتردام ابن تم كراء فيلا وتجهيزها لاستقبال مختلف أنشطة المركز واجتماعاتها بما تتوفر عليه من قاعات للندوات والتكوين وكذلك لمداولات الهيئات التحكيمية بمناسبة نظرها في القضايا المنشورة لدى المركز وكذلك في إطار التحكيم الحر لتعصير آليات عمل المركز وزيادة في إشعاعه محليا ودوليا عملت الهيئة المديرة الجديدة ولقد ساعد المقر الجديد كائن 15 نهج الشاعر محمود بورقيبة نوتردام في تيسير عمل المركز وتقريبه من كليات الحقوق الموجودة بتونس العاصمة وهو ما مكن المركز من فتح باب إمكانية قبول تربص عدد من طلبة كليات الحقوق في إطار إعداد رسائل ختم الدروس أو الدكتوراه وتمكينهم من مكتبة المركز ومتابعة أعمال المركز وفعلا تم قبول عدد 4 متربصين خلال المدة الحالية وهم هاجر بن عاشور طالبة دكتوراه قانون كلية العلوم القانونية بتونس 2 وواصف البقلوطي طالب دكتوراه بكلية الحقوق بتونس وهاجر البغوري طالبة دكتوراه بكلية الحقوق بجنوبة ومريم الطرابلسي طالبة ماجستير كلية الحقوق تونس .

وقد تم انتداب السيدة جميلة الحلواني بعد استقالة السيدة دنيا العبيدي غرام تدعيما للإطار الإداري بالمركز .

وقد عملت الهيئة المديرية على توسيع قاعدة منخرطي المركز وفتح باب الانخراط لرجال القانون المختصين في المجال وكذلك الباحثين والطلبة المهتمين بالوسائل البديلة لفض النزاعات ، كما انفتح المركز أيضا على عديد المؤسسات الاقتصادية والمالية التي انخرطت في المركز وواظب ممثلوها على المشاركة في مختلف أنشطة المركز .

كما بلغ عدد المنخرطين بالمركز إلى حد نهاية سنة 2014 : 316 منخرطا، ليرتفع خلال شهر نوفمبر 2015 إلى 335 منخرط.

هذا ومن جهة أخرى قررت الهيئة المديرية في نطاق سعيها إلى توسيع قائمة المنخرطين عبر تخفيض في معلوم مساهمة الانخراط للشباب والطلبة إلى 100 دينار فقط لفائدة الذين لم يتجاوز عمرهم 35 سنة تمهيدا لتفعيل قرار المجلس العلمي الجديد بإحداث منتدى للمحكمين الشبان .

كما تم تجديد تركيبة المجلس العلمي ، الذي يعمل إلى جانب الهيئة المديرية لبناء أفكار وتصورات وبرامج لتطوير هيكله وبرامج مركز تونس للمصالحة والتحكيم هذا علاوة على مهامه الأصلية في تعيين المحكمين طبق القانون الأساسي للمركز والموافقة النهائية على قرار المحكمين الصادر عن الهيئات. وعليه أصبح المجلس العلمي يتركب من السادة والسيدات :

## - الأستاذ رشيد الصباغ - رئيس-

- السيد الحبيب مالوش
- العميد عبد الجليل بوراوي
- الأستاذ احمد الورفلي
- السيدة آسيا العياري
- السيد عماد النور
- الأستاذ منجي الغريبي
- السيد احمد منصور
- الأستاذ سامي الهواربي
- الأستاذ سامي القلال
- الأستاذ واثق المغربي
- الاستاذ مهدي بن جمعة
- الاستاذ سامي المهبولي
- السيد وسيم خروف
- الأستاذ حاتم الرواتبي
- الأستاذ كمال شرف الدين
- الأستاذة سلمى خالد
- الأستاذة زينب الطرابلسي
- الأستاذ رياض التويتي
- السيد عبد الحي شويخة

وتولى رئاسة المجلس العلمي الأستاذ رشيد الصباغ .

ولا يفوتنا ان نتوجه بالشكر كذلك للمجلس العلمي المتخلي وعلى رأسه رئيسه الأستاذ الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية الحالي.

وفيما يلي عرض لأهم أنشطة المركز عن الفترة الفاصلة من 26 جوان 2014 إلى تاريخ 28 نوفمبر 2015 المقسمة إجمالاً كالتالي :

### أنشطة نظمها المركز:

لقد حرصت الهيئة المديرة الحالية على تنظيم الأنشطة العلمية والندوات بالاشتراك مع التنظيمات الحقوقية والمهنية التي ساهمت في تأسيس المركز وهي حالياً عضوة في هيئته التنفيذية، ككليات الحقوق وهيئة الخبراء المحاسبين والهيئة الوطنية للمحامين كما أولت الأهمية المطلقة في اختيار المواضيع إلى إبراز أهمية الوسائل البديلة لفض النزاعات وخاصة بواسطة آليات الوساطة .

• ندوة حول المحامي والتحكيم يومي 21 و 22 نوفمبر 2014 بنزل المرادي  
قمرت بالاشتراك مع الهيئة الوطنية للمحامين وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس واللجنة الوطنية للاتحاد الدولي للمحامين.

شارك في الندوة 114 مشارك من تونس وخارجها ( تونس ، فرنسا ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، لبنان ومصر).

• دورة تدريبية متخصصة ومكثفة حول التعريف بالوساطة يومي 2 و 3 ديسمبر 2014 بنزل المشتل.

شارك في الدورة 41 مشارك أنهت أعمالها بإسناد شهادات للمشاركين .

• دورة تدريبية مكثفة ثانية حول الوساطة دامت ستة أيام من 8 إلى 14 جانفي 2015 بنزل سامارونس، عدد المشاركين 25 مشارك . تلقى فيها

المشاركون تكويننا معمقا ومكثفا حول آليات الوساطة بحضور ثلة من المكونين والمدربين المختصين في هذه الآلية من تونس ومن بلجيكا.

ولقد عمل المركز على التخفيف من مركزية النشاطات العلمية بان قام بتنظيم بعض الندوات والدورات التدريبية داخل الجمهورية :

\* تم تنظيم دورة تكوينية حول الوسائل البديلة لفض النزاعات بالتعاون مع

الهيئة الوطنية للمحامين ، بتوزر يومي 13 و14 و15 فيفري 2015

\* وبالتنسيق مع غرفة الصناعة والتجارة ببنزرت شارك المركز في تنظيم يوم

دراسي حول الطرق البديلة لفض النزاعات بالحسنى وذلك يوم 13 مارس 2015 بمقر غرفة الصناعة والتجارة ببنزرت .

• لم يغفل المركز عن مدن الشمال الغربي وتنقل خلال شهر ماي 2015 إلى

مدينة جندوبة أين نظمت دورة للتعريف بالآليات البديلة لفض النزاعات.

• مائدة مستديرة حول المؤسسات الخاصة والتحكيم اوت 2015 بجندوبة.

• كما تم تنظيم ورشات حول التحكيم بمناسبة انعقاد المؤتمر 31 لهيئة الخبراء

المحاسبين وذلك بمدينة صفاقس أيام 17 و18 سبتمبر 2014 .

• الندوة السنوية حول التحكيم والوسائل البديلة لفض النزاعات تحت إشراف

سيادة رئيس الجمهورية يومي 29 و30 ماي 2015 بنزل الريجنسي قمرت، عدد

المشاركين 250 مشارك بمناسبة الذكرى 22 لصدور مجلة التحكيم .

عرفت هذه الدورة التي اشرف عليها سيادة رئيس الجمهورية حضورا لافتا

ومتميزا وساهم متدخلون تونسيون وأجانب كما عرفت حضور عديد الوفود من البلدان

الصديقة والشقيقة.

• يوم دراسي بتونس حول الرقابة القضائية للقرار التحكيمي خلال شهر جوان

2015 بتونس.



• مائدة مستديرة حول المؤسسات العمومية والتحكيم خلال شهر جويلية 2015 بتونس.

• سلسلة من الحلقات حول الوساطة في الميدان البنكي تنشيط الأستاذ توفيق بن نصر أيام 30 افريل و5 و7 و12 ماي 2015 .

### مشاركة المركز في ملتقيات دولية :

• ندوة حول اختيار المحكم يوم 13 أكتوبر 2014 بالدار البيضاء مع الغرفة المغربية للتحكيم وحضور أشغال الجلسة العامة للاتحاد المتوسطي لغرف ومراكز التحكيم الذي انعقد بالمناسبة .

• اجتماع لمراكز التحكيم المغربية واتحاد المغرب العربي بالرباط 16 جانفي 2015 وذلك في إطار الأعمال التحضيرية لتأسيس المعهد المغربي للتجارة الدولية والتحكيم .

• القمة العالمية للقانون (Global Law Summit) بلندن أنقلترا أيام 23-24 و25 فيفري 2015.

• حضور أشغال ملتقى يوم المحامي بعنابة الجزائر 19 – 20 مارس 2015 .

• اجتماع اللجنة التحضيرية بالجزائر لتأسيس المعهد المغربي للتجارة الدولية

والتحكيم 30-31 أكتوبر 2015

### القضايا التحكيمية :

نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة ونظرا كذلك لغياب الوعي بأهمية التحكيم بصفة خاصة وبقية الوسائل البديلة بصفة عامة فان الفاعلين الاقتصاديين لا يختارون المركز كمؤسسة لفض النزاعات إلا بصفة عرضية وفي اغلب الأحيان حينما يكونون مجبرين على إدراج شرط تحكيمي صلب أنواع محددة من العقود.

ولذلك ينتظر المركز الكثير من العمل لنشر ثقافة اللجوء للتحكيم وغيره من الوسائل البديلة لفض النزاعات وديا.

سجلت بمركز تونس للمصالحة والتحكيم عدد 2 قضايا تحكيمية سنة 2014 وعدد 4 قضايا تحكيمية سنة:2015

كما تولى المركز إسداء خدمات كتابة وتوفير قاعة اجتماعات بمقابل في إطار قضايا التحكيم الحر.

ولا يخفى عليكم فان هذا العدد من القضايا ضئيل للغاية ولا يتماشى مع طموحاتنا ورؤيتنا لعمل ونشاط المركز.

ومن الحلول المقترحة للنهضة بنشاط المركز في مجال فض النزاعات هو القيام بحملات توعية وتحسيس للفاعلين الاقتصاديين بصفة عامة والمؤسسات المالية بصفة خاصة حول أهمية إدراج الشرط التحكيمي صلب عقودها المختلفة لما يمثله ذلك من نجاعة في فصل نزاعاتها بالسرعة المطلوبة في هذا المجال وتفادي أعباء اللجوء إلى القضاء العدلي.

### النشر:

عمل المركز على إعادة إصدار المجلة التونسية للتحكيم بعد احتجاب مطول، وقد صدر عددها السابع في شهر جانفي سنة 2015 باللغتين العربية والفرنسية تدوينا لأهم المقالات التي أقيمت خلال التظاهرات التي تم تنظيمها.

ولا يفوتنا هنا بان نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في تأنيث محتواها سيما هيئة تحريرها تحت اشرف الأستاذة سلمى خالد عضوالمجلس العلمي للمركز ، كما ستعمل الهيئة المديرية على المحافظة على دورية صدورها حتى تتحول إلى منبر وفضاء يمكن

أهل الاختصاص من مواكبات آخر الأفكار والتوجهات في مجال التحكيم والمصالحة وغيرهما من الوسائل البديلة لفض النزاعات وديا.

### اتفاقيات التعاون :

منذ نشأته امضي المركز عدة اتفاقات تعاون مع مراكز وطنية وإقليمية ودولية وتمكن هذه الاتفاقيات من التعريف بالمركز كما أنها أداة مهمة لتبادل الخبرات والاطلاع على آخر التوجهات في مجال التحكيم والوسائل البديلة لفض النزاعات .

وبالنسبة لسنة 2015 فقد امضي المركز اتفاقية تعاون، مع الجمعية الفرنسية للتحكيم بتاريخ 2015/09/22 وتم الاتفاق على اتفاقية ثانية مع مركز مالطا للتحكيم وسيتم إمضاءها يوم 2015/12/14 المقبل .

كما ستحتضن المركز يومي 12-13 جانفي 2016 المؤتمر القادم الاتحاد المتوسطي لغرف ومراكز التحكيم علما بأنه كان من المقرر عقد هذا المؤتمر بتاريخه بمدينة ميلانو الايطالية غير أن مجلس إدارة الاتحاد قرر نقله إلى تونس بعد أحداث باردو الإرهابية تعبيرا عن تضامنه مع الشعب التونسي .

### • موقع الواب :

لا يخفى على الحضور الأهمية المتزايدة التي يكتسبها الإعلام الالكتروني ووسائل الاتصال الافتراضي في عالمنا اليوم وعيا بذلك قامت الهيئة المديرة بإحياء موقع الواب الخاص بالمركز وعهدت بذلك إلى شركة مختصة في المجال التي قامت بإنشاء موقع تفاعلي site web interactif وللتعريف بمركز تونس للمصالحة والتحكيم كما تم تأثيثه بمختلف المعلومات التي من شأنها التعريف بالمركز محليا ودوليا وكذلك بإدراج أنشطة المركز المختلفة.

علاوة على ذلك تم إنشاء صفحات خاصة بالمركز على مواقع التواصل الاجتماعي لتمكين المنخرطين والعموم من التعرف على مركز تونس للمصالحة والتحكيم.

\* انطلاقا من التصورات الجديدة لعمل المركز والتحديات المطروحة للرقى به إلى مستوى يؤهله أن يكون مركزا إقليميا ودوليا مختصا في الآليات البديلة لحل النزاعات وديا وبالنظر إلى المرسوم المنظم لعمل الجمعيات، طرحت فكرة تنقيح القانون الأساسي حتى يكون متماشيا مع التشريعات السارية المفعول وكذلك لفتح آفاق جديدة للعمل القضائي والعلمي والتكوين .

وقد اخذ المجلس العلمي للمركز على عاتقه مهمة صياغة وتنقيح القانون الأساسي وتكونت لجنة في الغرض للقيام بالعمل المذكور وكانت ثمرة ذلك مشروع تنقيح القانون الأساسي الذي سيطرح على السادة الحضور في إطار الجلسة العامة الخارقة للعادة ونأمل أن يحظى هذا المشروع بمصادقة الجلسة العامة لما لذلك من أهمية في نشاطنا المستقبلي وحتى نفتح آفاق جديدة في مجال التحكيم والمصالحة والوسائل البديلة لفض النزاعات بصفة عامة.

### \*النشاط المستقبلي:

قامت الهيئة المديرة بالتنسيق مع المجلس العلمي برسم برنامج مستقبلي للمركز قوامه تصور لتونس باعتبارها مركز إقليمي لاعتماد وتطوير الوسائل البديلة لفض النزاعات من خلال توسيع أنشطة المركز وربط اتفاقيات تعاون مع مختلف الهيئات المهنية والعلمية المهمة بالشأن القانوني بصفة عامة وتلك المهمة بالوسائل البديلة لفض النزاعات بصفة خاصة.

كذلك قام المركز بإمضاء اتفاقية شراكة مع غرفة التجارة الدولية ومع عديد من المراكز الدولية ذات الأهداف الشبيهة ويندرج ذلك في إطار تطوير خبرات المحكمين

والمصالحين والخبراء التونسيين حتى يكونوا على اطلاع على آخر التوجهات والتقنيات المعتمدة في مجال الوسائل البديلة لفض النزاعات وديا.

وفي الختام نتوجه بدعوة جميع الأعضاء والمنخرطين إلى المساهمة في إشهار أنشطة المركز والتعريف بها والدفع نحو إبراز أهمية اختيار آلية التحكيم والوساطة كآلية بديلة لفض النزاعات المالية كما يدعوك الملتفين حول المركز إلى المساهمة الفعالة في إعداد ونشر الدراسات القانونية وتوسيع قائمة المنخرطين به.

هذا ولا يفوتنا أن نذكر أن المركز خاضع لأحكام المرسوم المتعلق بالجمعيات بما يحجر على أعضاء هيئاته التسييرية الحصول على أي منافع مادية أو غيرها .

ولا يفوتنا ونحن نختم هذا التقرير إلا أن نتوجه للإطار الإداري للمركز ممثلا في كل السيدتين شادية السعيدي وجميلة الحلواني حيث بذلتا جهدا مشكورا لمساعدة الهيئة المديرة في تنفيذ أنشطتها المختلفة .

كما لا يغيب عنا أن نتوجه بالشكر إلى هيئة الخبراء المحاسبين وهيئة المحامين لدعمهما المتواصل للمركز. كذلك نشكر صديق المركز محمد علي الفرشيشي الملحق الإعلامي المتطوع بالمركز وعديد وسائل الإعلام التي واكبت وغطت اغلب أنشطته.

تونس في 2015/11/28

والسلام

الكاتب العام

الأستاذ نذير بن يدر



مركز تونس  
للمصالحة والتحكيم  
Centre de Conciliation  
et d'Arbitrage de Tunis

## للاتصال بمركز تونس للمصالحة والتحكيم

العنوان : 15 نهج الشاعر محمود بورقيبة ، ميتوال فيل تونس

موقع الواب : [www.ccat.tn](http://www.ccat.tn)

الهاتف : 71 792 350

الفاكس : 71 796 192

البريد الإلكتروني : [ccat@gnet.tn](mailto:ccat@gnet.tn)

### الشرط التحكيمي النموذجي لمركز تونس للمصالحة والتحكيم :

يتم فصل كل النزاعات الناتجة عن هذا العقد أو المتعلقة به عن طريق التحكيم طبقا لنظام التحكيم الجاري به العمل لدى مركز تونس للمصالحة والتحكيم الذي يصرح الأطراف بموافقتهم عليه.

#### وعليه يلتزم الأطراف:

بأن يقع فصل نزاعاتهم بواسطة هيئة تحكيم تتكون من:

- محكم واحد

- ثلاثة محكمين

يتم تعيينه (م) طبقا لنظام مركز تونس للمصالحة والتحكيم،

بأن يقع فصل النزاع طبق :

- القانون - قواعد العدل والإنصاف

بأن تكون لغة التحكيم هي.....

**Clause compromissoire type CCAT :**

Tous les litiges résultant du présent contrat ou qui y sont relatifs seront soumis à l'arbitrage

Conformément aux dispositions du Règlement du Centre de Conciliation et d'Arbitrage de Tunis en vigueur, auxquelles les parties déclarent adhérer.

**En conséquence, les parties s'engagent à :**

Soumettre le litige à un tribunal arbitral composé de

- un arbitre
- trois arbitres

désigné(s) conformément au règlement du Centre de Conciliation et d'Arbitrage de Tunis.

Que la langue d'arbitrage sera la langue .....

Que le litige sera réglé conformément au : - droit

- règles d'équité

Le Centre s'engage à mettre à la disposition des parties et du tribunal arbitral un secrétariat qui reçoit les demandes, assure la marche des procédures d'arbitrage ainsi que toutes les procédures administratives sous le suivi du Président du Centre, et du conseil Scientifique